المؤتمر التجاري الأخير بلندن وتحديات الاستثمار في أفغانستان

تم عقد ثاني مؤتمر تجاري بين أفغانستان وبريطانيا يوم الاثنين 13/أكتوبر بلندن من قِبل سفارة جمهورية أفغانستان الإسلامية في بريطانيا، بالتعاون مع رئاسة الغرف التجارية الأفغانية – البريطانية.

شارك في المؤتمر رؤساء الشركات التجارية الأفغانية الكبرى، والمستثمرون البريطانيون والأوروبيون والأمريكيون والمستثمرون الأفغان المقيمون في بريطانيا. كما شارك كذلك مسؤولون بالحكومة الأفغانية منهم وزير الاقتصاد ووزير المعادن ووزير التجارة ووزير الزراعة ووزير الطاقة، وقد حثّوا المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في أفغانستان.

سنسلط الضور في هذا التحليل على أهداف مؤتمر لندن الاقتصادي، وخلفية علاقات البلدين ومدى كون أفغانستان بلدا مناسبا للاستثمار.

العلاقات بين أفغانستان وبريطانيا بعد تأسيس حكومة الوحدة الوطنية

تُعد بريطانيا أحد أهم الدول الداعمة لتنمية أفغانستان. في شهر ديسمبر/2014م استضافت لندن مؤتمر الدول الداعمة لأفغانستان. قدمت الحكومة الأفغانية برنامجها التنموي المسمى بـ (نحو الاكتفاء الذاتي) أمام أعضاء الأمم المتحدة، كما أكد المشاركون في المؤتمر بالاستمرار في دعمهم لأفغانستان وفق ما أعلنوه سابقا في مؤتمر طوكيو المنعقد عام 2012م.

وعدت بريطانيا في هذه المؤتمر أن تنفذ ما أعلنت عنه في مؤتمر طوكيو من تقديم دعم سنوي لأفغانستان قدره 270 مليون دولار حتى عام 2020م. كما أن بريطانيا قد دعمت الحكومة الأفغانية في عدة قطاعات منها: وزارة الاقتصاد ووزارة المالية وإدارة المتاحف والمحافظة على الآثار القديمة وتعزيز الاستثمارات الصغيرة ومكافحة المخدرات.

أهداف مؤتمر لندن

الهدف من مؤتمر لندن الأخير هو التسويق والاستثمار وتنمية العلاقات التجارية بين أفغانستان وبريطانيا. كما تضمنت أجندة المؤتمر موضوع تسهيل بيع مُنتجات أفغانستان في أسواق بريطانيا، وترغيب المستثمرين البريطانيين في الاستثمار في قطاع المعادن والزراعة وإنتاج الطاقة بأفغانستان، وكذلك تقديم المعلومات حيال الخطوات التي خطتها الحكومة الأفغانية لأجل تحسين الأوضاع الاقتصادية واستقطاب المستثمرين الأجانب.

كما كان من أهداف المؤتمر التعريف بالفرص التجارية والاستثمارية في أفغانستان ومنها الاستثمار في مجال السجاد الأفغاني والأحجار الكريمة والمجوهرات. صرح سفير أفغانستان في بريطانيا سيد طيب جواد بأن الاختلاف بين هذا المؤتمر والمؤتمر السابق هو تركيز هذا المؤتمر على النواحي الجديدة مثل قضية التعاملات البنكية والتأمين والمؤسسات المالية.قال بعض المشاركين في المؤتمر من المستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في أفغانستان: "انخفاض قيمة العملة الأفغانية مقابل العملات الخارجية، وانخفاض الدخل السنوي، وتقلص الميزانية التنموية في مجال البنية التحتية وتزايد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في السنوات الأخيرة عوامل أثقلت كاهل الوضع الاقتصادي بأفغانستان". أما الجانب الأفغاني فقد عدّد ازدياد دخل الحكومة، وتوسعة خطوط النقل الإقليمية، وتقدم مشاريع نقل الطاقة، وزيادة المحاصيل الزراعية وتحسن الجو التجاري العام في البلد كإنجازات لحكومة الوحدة الوطنية بأفغانستان.

هل مازالت أفغانستان بلدا مناسبا للاستثمار؟

المستثمرون الداخليون صاروا محتاطين جداً في هذه الآونة. حتى إن المسؤولين في الحكومة يؤكدون أن أصحاب الأموال يُخرجون أموالهم كل يومٍ من أفغانستان، وكل ذلك ناتج عن الوضع السياسي والأمني الراهن في البلد. تحاول الحكومة الأفغانية في هذه الفترة أن تجبر هذا النقص الحاصل بتقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب حتى يستثمروا في أفغانستان.

ولذا تم عقد مؤتمر استقطاب المستثمرين في لندن من قبل رئاسة غرف التجارة العالمية الأفغانية بالتعاون مع رئاسة غرف التجارة العالمية البريطانية وسفارة أفغانستان في لندن. صرح المسؤولون أن أكثر من 30 شركة أوروبية و 50 شركة دولية شاركت في المؤتمر. المشاركون كانوا من بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفق التقارير الرسمية، زادت بريطانيا في دعمها للتنمية في أفغانستان. تُنفذ الشركات الأوروبية عدة مشاريع في أفغانستان وتشمل الشراكة الإستراتيجية بين أفغانستان والدول الأوروبية ميادين التجارة وتنمية الاقتصاد والزراعة والمعادن ومجال التدريب وبناء القدرات البشرية.

صرح مصطفى مستور وزير الاقتصاد الأفغاني بأن الحكومة الأفغانية عازمة في ظل تعرض الاقتصاد الأفغاني للتدهور أن توفر الحماية الأمنية للمستثمرين الأجانب.

بإمكان المستثمرين الأجانب أن يستثمروا في أفغانستان في خمس قطاعات. من القطاعات المهمة للاستثمار الأجنبي قطاع المعادن بأفغانستان. قدّرت لجنة مشتركة مكونة من متخصصين بوزارة الدفاع الأمريكية والإدارة الجيولوجية الأمريكية أن قيمة ذخائر معادن النحاس والحديد والنيوبيوم والليثيم والذهب في أفغانستان تزيد على ألف مليار دولار. مع أنه تمت بعض الاستثمارات في مجال المعادن بأفغانستان إلا أنها لم تكن على مستوى النجاح المطلوب.

معدل التنمية الاقتصادية بأفغانستان

معدل التنمية الاقتصادية بأفغانستان من عام 2001 وحتى عام 2012م بلغ 9% في المتوسط. وطيلة هذه المدة كان أكبر معدل في عام 2009م، حيث بلغ نسبة 21%. إلا أن المعدل لم يكن على مستوى مرغوب في الفترة بين عام 2009م وعام 2018م. بلغ المعدل في عام 2010م نسبة 8.4%، وبلغ في عام 2011م نسبة 6.1%، وبلغ عام 2012م نسبة 14.4%، وبلغ عام 2013م نسبة 1.9%، وبلغ عام 2014م نسبة 2%، وبلغ عام 2015م نسبة 1.5%، وبلغ عام 2016م نسبة 2.2%، وبلغ عام 2017م نسبة 2.7%، وبلغ عام 2018م نسبة 2.2%.

سبب ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية عام 2009م دون بقية الأعوام هو الوضع السياسي والأمني المستقر نسبيا.

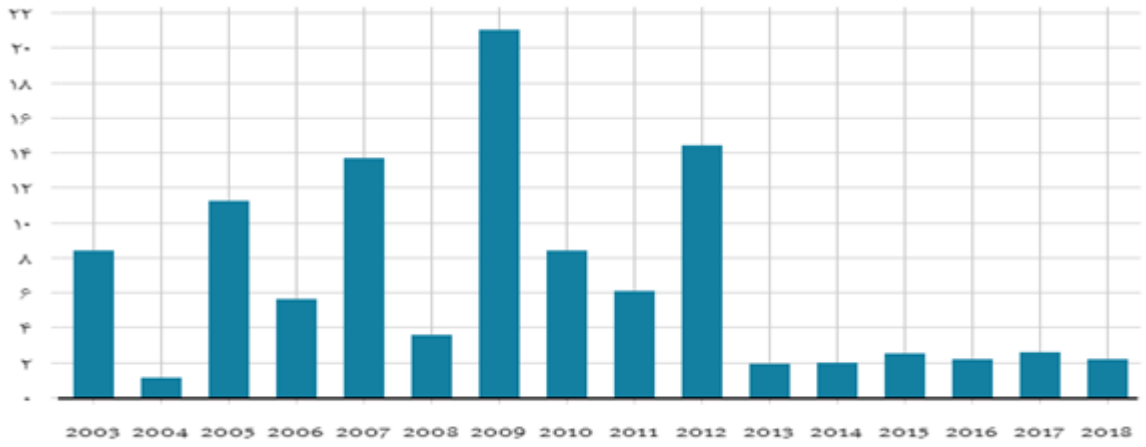

المصدر: البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي.

كما أن موقع الاقتصادية بعد عام 2009م لم تكن على مستوى مرغوب باستثناء عام 2012م (معدل التنمية الاقتصادية 14.4%)، وسبب هذا الارتفاع في المعدل هو ازدياد إنتاج المحاصيل الزراعية، إلا أن هذا الإنتاج قل في السنوات التالية.

النتائج

مع أن دور بريطانيا العسكري قد انتهى في أفغانستان بعد عام 2014م واستمرت بريطانيا في دعمها للبلد وبردت علاقاتها بأفغانستان مقارنة بالسابق، إلا أن المؤتمر الثاني التجاري يدل على تحسن العلاقات التجارية بين أفغانستان والدول المتقدمة. تسعى أفغانستان للحفاظ على علاقات وطيدة تربطها بالدول الداعمة وتلفت أنظار العالم للتحرك نحو مساعدتها.

لبريطانيا تجارب عديدة في مجال الزراعة والرعي واستخراج المعادن وتستطيع أن تُفيد أفغانستان في هذه المجالات. المسؤولون الأفغان بحثوا كذلك في ملف إدارة الموارد المائية بأفغانستان مع الجهات البريطانية المتخصصة، وبما أن أفغانستان غنية بالموارد المائية فإن الدعم البريطاني والدعم الأوروبي بشكل عام يُعد مهما. بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الموارد المائية؛ ترغب أوروبا بالاستثمار في مجال المعادن بأفغانستان كذلك. إذا أقدمت الدول الأوروبية على استخراج المعادن بأفغانسان وفق العقود النزيهة والعادلة، ستخطو أفغانستان خطوات مهمة نحو التقدم الاقتصادي والاكتفاء الذاتي.

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

صناعة الأدوية في أفغانستان؛ الفرص والتحديات

وفق التقرير المنشور حديثا من وكالة بي بي سي الإخبارية صرح مسؤولو وزارة الصحة العامة بأفغانستان أن صناعة الأدوية في البلد قد تطورت وخطت خطواتٍ نحو الكفاءة والاستغناء. كما أضافوا أن عددا من مصانع الأدوية قد بدأت بالإنتاج مما كان له آثار وإنجازات في هذا الصدد. يا تُرى إلى أي حد تقدمت هذه الصنعة في البلد، وما مدى جودة الأدوية؟ وكيف يتم إكمال الاحتياج الدوائي؟ وما هي الفرص والتحديات في هذا المجال؟ أسئلةٌ نُجيبُ عنها في هذا المقال.

نظرة سريعة على حالة الأدوية في أفغانستان

وفق التقارير فإن سكان الولايات بما فيها العاصمة يواجهون مشاكل من ناحية جودة الأدوية، وتُباع في مُعظم الصيدليات أدوية منتهية الصلاحية أو أدوية دنيئة الجودة. هناك عوامل ساعدت على ازدياد الأدوية نازلة الجودة منها قلة الكوادر الفنية، وقلة مصانع الأدوية، وعدم وجود آلات وأجهزة لفحص الأدوية، واستيراد الأدوية من الخارج عبر الطرق المخالفة للقانون واستيراد المواد الخام لصنع الأدوية من الخارج.

ولذا فقد الكثيرون ثقتهم في الأطباء وصاروا يُعالجون مرضاهم في الخارج. يُلاحظ أن أصل الإشكال ليس في عدم وجود الأطباء المحترفين وإنما يرجع الإشكال في الغالب إلى قلة الأدوية عالية الجودة. استطاعت الحكومة بالاستفادة من إمكانياتها المُتاحة أن تفرض رقابة نسبية على الأدوية منتهية الصلاحة والأدوية عديمة الجودة حيث أُطلقت حملات توعية حيال هذا الصدد في شتى أنحاء البلد وتم إغلاق الصيدليات التي تبيع الأدوية منتهية الصلاحية.

حسب الإحصائيات، تُستورد إلى أفغانستان سنويا أدوية بقيمة 650 مليون دولار، في حين أن الكثير من هذه الأدوية المستوردة ليست على مستوى الجودة المطلوبة.

الاحتياج الدوائي والجودة

تُكمل أفغانستان نسبة 95% من احتياجها الدوائي بالأدوية المُستوردة من الخارج، ومعظم الأدوية المستوردة تُستورد من باكستان وبنغلاديش وإيران والهند والدول الأوروبية. بشكل عام يُلاحظ أن الأدوية المُستوردة على ضربين، نوعٌ قد يكون عالي الجودة إلا أنه ليس مُسجلا ضمن قائمة وزارة الصحة العامة، ومن أمثلة ذلك أدوية السرطان التي تدخل أفغانستان بالتهريب، وعلى الإدارات المعنية بوزارة بالأدوية في وزارة الصحة أن تُسجل هذه الأدوية حتى تُساهم الشركات المُستوردة في إكمال الاحتياج الدوائي. والنوع الثاني من الأدوية هي الأدوية المُسجلة إلا أن الاستغلاليين يستوردونها بطرق غير قانونية ومُهربةً من باكستان إلى أفغانستان عبر الحدود الشرقية والجنوبية ويسعى مستوردو هذه الأدوية إلى استيراد ما انتهت صلاحيته ومن ثم يُعيدون طباعة تاريخ صلاحية جديد عليها مع تغليف وتعليب جديد ثم يتم إدخالها تهريبا إلى أفغانستان. من جانبٍ آخر فإن مصانع الدواء داخل أفغانستان غير قادرة على إكمال الاحتياج الدوائي بالبلد.

مصانع الأدوية داخل أفغانستان

مع أن شركة أجنبية باسم BRS قد وقعت مذكرة تفاهم مع الحكومة الأفغانية حيال الخدمات الصحية وصناعة الأدوية، كما أنه تم منح التصريح لعدد 56 شركة داخلية لصناعة الأدوية، إلا أن عددا من هذه الشركات مازالت تُجري أعمالها الإنشائية، كما أن عدد 45 شركة منها قد بدأت نشاطها في ولايات كابل وهرات وننجرهار وقندهار ومزار شريف. مصنع صنع محلول مصل الدم في حال إعادة إنشاء حاليا بعد توقفه لما حل به من تخريب إبان الحرب الأهلية، ويُتوقع استئناف نشاطه في المستقبل القريب.

تحتاج صناعة الأدوية في الداخل إلى استثمار ضخم، ومن جانبٍ آخر فإن هذه الصناعة لها آثار إيجابية طويلة المدى على البلد. في بلد تضرر من الحروب لعدة عقود مثل أفغانستان هناك حاجة إلى تأسيسات ذات ثبات واستقرار،

والاستثمار في هذا القطاع الهام لا يُعد هدرا للأموال بحال من الأحوال. مع أن هناك تحديات مثل قضية التدهور الأمني وقلة المواد الخام والكوادر الفنية والطاقة الكهربائية وقد عرقلت هذه التحديات عملية صنع الأدوية في الداخل، إلا أن المستثمرين الداخليين قد استغلوا إمكانياتهم لتطوير هذا القطاع، على سبيل المثال عُملت استثمارات ضخمة في ولاية قندهار في قطاع الأدوية على نحو ليس له نظير في دول المنطقة. أدوية الأعشاب والطب اليوناني التي لها تاريخ طويل من الاستخدام في البلد قد ساهمت كذلك في تلبية الاحتياج الدوائي إلى حد ما، إلا أن العاملين بإنتاجها يشكون من عدم وجود الأجهزة والإمكانيات. قد تكون الأعشاب الدوائية متوفرة في أفغانستان، إلا أن هذه الصناعة كذلك قد استندت على المواد الخام المستوردة بسبب قلة الكوادر والأجهزة الحديثة.

النتائج

الدواء شيء استخدمه الإنسان منذ القدم للعلاج والوقاية من العلاج، وكل دولة تسعى إلى إنتاج أدوية عالية الجودة لمكافحة الأمراض، كما أن إنتاج الأدوية يرفع معدل تصديرات البلد. بلدٌ مثل أفغانستان التي تقع في موقع إستراتيجي يستطيع من خلال الاستثمار في مجال صنع الأدوية أن ينفع شعبه ومن جانبٍ آخر فإن هذا الاستثمار سيقلل من المبالغ التي تُستوردُ بها الأدوية من الخارج – والبالغ قدرها 650 دولار – وتقدر عندها على استخدام هذه المبالغ في تصدير الأدوية محلية الصنع، ولأجل ذلك على الحكومة أن تزيد الضرائب على الأدوية المستوردة وتقلل الضرائب على المواد الخام المستخدمة في صنع الأدوية.من جانبٍ آخر، معظم السكان المحليين لا يستخدمون الأدوية المحلية، وإذا سعت الدولة في توفير الأجهزة والوسائل لإنتاج الأدوية في أفغانستان فإن ذلك سيجلب ثقة الشعب في الإنتاج المحلي، ولن يكون بعيدا حينها – إذا زاد وعي العامة – أن يستبدلُ السكانُ بالأدوية المستوردةِ الأدويةَ محلية الصنع وسيدعم ذلك اقتصاد البلد. كما على الدولة أن تساعد الشركات العاملة بهذا المجال في التسويق. ولأجل أن تصل أفغانستان إلى حالة الاكتفاء الذاتي في مجال صنع الأدوية على الحكومة أن تُربي الفنيين في هذا المجال وتمنح الطلبة المنح الدراسية المخصصة لدراسة الصيدلة، كما يمكن توظيف أخصائيّي الصيدلة الأجانب في أفغانستان، الذين لديهم خبرة طويلة في مجال صنع الأدوية.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrs.com -- www.csrs.af

هاتف المكتب: (+93) 202564049 - _784089590 (0) 93 +

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.